النظام العالمي الجديد
(احتمالات المستقبل - رؤية استشرافية)

الدكتور علاء فاهم كامل *

الملخص :

اقترن صعود الدول وهبوطها بقانون تاريخي ممتد ، قوامه ان الامبراطوريات، تتكون وتتسع وتستقر لحين ، بيد انها تبدأ بالانحلال رويداً ثم تنهار وتزول والشئ ذاته ينسحب بالضرورة اليوم على حال الولايات المتحدة الامريكية فحركة التاريخ لا تسمح بالسيطرة عليه وعلى هذا ، القرن الحادي والعشرين لن يكون قرناً أمريكيا على حد زعم بيير بيارنيه * كما جاء في كتابه الذي يشير فيه قائلا من يتامل أحداث التاريخ يتبين له ان الهيمنة أمر زائل لا محالة وان القرن الحادي والعشرين، سيكون متعدد القطبية ، ومتعدد الثقافات ، وان بقاء الهيمنة الأمريكية هو من قبيل الأوهام التي يصدقها ضعاف الذاكرة وان تاريخ الانسانية لايعرف المزاح ولا يخضع للمصادفات ثم يسترسل في كتابه آنفا مسلطاً الضوء على القوة التي ستلعب دورها في النظام السياسي الدولي مستقبلا ، كالصين التي شرعت حاليا في استعادة مجدها القديم وروسيا التي تبقي رغم كل الصعوبات والازمات التي تواجهها القوة النووية الوحيدة القادرة على التهديد ، اما اوروبا فقد شقت طريقها من خلال الإتحاد الأوربي ومساراتها السياسية والإقتصادية والمجتمعية ، بعد ان عرفت قدرتها في الوقت الذي تتجه فيه اليابان نحو طريق التحرر فضلا عن الهند التي تستعد للانطلاق واليقظة كما يرى بيارنيه ويعتقد .مؤلف فرنسي، عضو مجلس الشيوخ والمتخصص في قضايا العالم الثالث والعلاقات السياسية الدولية .

ABSTRACT:-

The rise and fall of states coincided with an extended historical law, consisting of empires, forming, expanding and stabilizing for a while. However, they began to dissolve slowly and then to collapse and disappear. The same thing necessarily withdraws today in the case of the United States of America. The history movement does not allow it to dominate. American, according to Pierre Piareneh As stated in his book, which indicates that he who understands the events of history shows that hegemony is inevitable and that the twenty-first century, will be multi-polar, multicultural, and that the survival of American hegemony is a delusion that he believes The history of humanity does not know the joke, and is not subject to coincidences and then read in his book above highlighting the strength that will play its role in the international political system in the future, such as China, which is now recovering its old glory

and Russia, which remains despite all the difficulties and crises faced by the only nuclear power capable On the threat, while Europe has made its way after knowing its capacity Through the European Union and its political, economic and community paths. at a time when Japan is heading towards the path of liberation as well as India, which is preparing for the start and vigilance, as Piarneh believes

المقدمة

ادراكا لحالة اللانظام الراهنة، واحتمالات استمرارها ، إستشرف بريجنسكي عام ١٩٩٢ احوال العالم بقوله: (ان النظام الدولي في المستقبل سيتميز بسياسات القوة والمنافسة القومية والتوترات الاثنية)[١] في الوقت الذي يؤشر فيه الواقع الموضوعي ان تطلعات الولايات المتحدة نحو الهيمنه العالمية تجابه برفض ، ضمني او صريح لها في اتساع مستمر، وان كان بوتائر بطيئة ، ولم يكن هذا بمعزل عن تاثير ادراك شبه عالمي مضونه ، ان القدرة الامريكية دخلت مرحلة التآكل[٢]. ويؤكد تلك الحقيقة بول كينيدي* في كتابه الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، اذا يرى ان هنالك معضلة امريكية تتمثل في الجانب الاقتصادي فضلا عن الابعاد والمؤثرات المستقبلية على الصعيدين الاجتماعي والثقافي التي ستعاني منها الولايات المتحدة الامريكية في المستقبل المنظور [٣]. ويعد بول كينيدي اول من فتح هذا النقاش بطريقة علمية منهجية ، معتمداً على مقارنة تاريخية ما بين القوى المهيمنة التي تعاقبت منذ القرن السادس عشر، ليستنتج ان تراجع القوة العظمى يبدأ عندما يصبح انفاقها العسكري اكثر من قدرة اقتصادها على تحمله ، فتصبح القوة Power عندئذ رهاناً بحد ذاته ، ويصبح التوسع الإمبراطوري المفرط Imperial Over Strategy اكثر من قدرتها على الاضطلاع به وتحمل مسؤولياته والمحرك الأساسي للهيمنة يقع في هذه العلاقة المتوازنة ما بين الثروة والقوة العسكرية وبالغريزة تلجأ القوى الاقتصادية التي تتعرض للتراجع الى زيادة نفقاتها العسكرية فتضع نفسها في حلقة مفرغة من التراجع والانحطاط .

فالولايات المتحدة بنظر بول كينيدي تواجه هذه المعضلة وبالتالي فأن انحطاطها قد بدأ والقرن المقبل لن يشهد قوة عظمى امريكية كما يعتقد بول كينيدي[٤].

ويتوافق كيسنجر* من حيث تصوراته الاستراتيجية في معرض حديثه عن (النظام الدولي الجديد) الذي ترى الولايات المتحدة الامريكية انها قائدة له مع الطروحات الفكرية والاحتمالات المستقبلية وفق رؤية استشرافية ذهب اليها اصحاب الفكر ، في الوقت الذي يعلق فيه بعض المراقبين لاطلاق صفة القوة العظمى الوحيدة للولايات المتحدة الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة بقولهم ان الولايات المتحدة في واقع الامر في وضع ليس افضل مما كانت عليه في بداية الحرب الباردة

لاملاء جدول الاعمال العالمي بمفردها وذلك كما جاء بكتابه (الدبلوماسية Diplomacy) [٥]. ثم يضيف قائلا مع اقتراب القرن الحادي والعشرين، ان قوي عالمية كبيرة اخذة في النشاط وعبر الوقت فان ذلك من شانه ان يضعف من التفرد الامريكي.

إشكالية البحث

تتحدد مشكلة البحث وتدور حول حقيقة مفادها:

– على أثر تفكك الإتحاد السوفييتي وما رافقه من إنهيار للمنظومة الإشتراكية وإنفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم كقطبية أحادية .. يطرح التساؤل الذي مفاده ..ما هو واقع النظام الدولي الجديد في ظل تفاعلات السياسة الدولية الحالية ؟

– ماهي قدرة التوازنات الدولية في رسم صورة التفاعل السياسي الدولي ؟ وكيفية التعامل مع المعطيات وفق أسس سليمة وإدارة محكمة وقرارات قادرة على الفعل والتأثير ؟

فرضية البحث

– يسعى البحث في حيثيات امره ومعطيات واقعه وبناءا على ماتقدمه تجربة التاريخ للوصول الى حقيقة مفادها قدرة الإدارة والفعل على رسم صورة التغيير في المجتمع الدولي وفق منظومة وآلية تحكمها التوازنات الدولية.

– يحاول البحث أن يبين الدور الذي يمكن ان تلعبه الدول العظمى / الكبرى كسلوك سياسي دولي وفق إستراتيجية تتضمنها خطط وبرامج تاخذ بتوجيهه وتسير شؤونه لتحقيق الأهداف المتوخاة .

هيكلية البحث

في ضوء الإشكالية الآكاديمية التي تنطلق منها ، والفرضية الأساسية، التي تريد البرهنة عليها، سيتوزع البحث ، إضافة إلى المقدمة على ثلاثة مباحث ، وخاتمة.

أما المبحث الأول فقد إنصرف إلى الإجابة عن تساؤل أساس ، ما هي خصائص النظام العالمي الجديد ؟ وأما المبحث الثاني سيعمد إلى الإجابة عن تساؤل آخر ، كيف أضحت التوازنات السياسية الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة ؟ في حين إنصرف المبحث الثالث إلى الإجابة عن تساؤل آخر مضاف مفاده .. ما هي مميزات النظام العالمي الحالي ؟

وخلاصة ما هو جدير بالذكر ، أن المبحث برمته فضلا عن بحثه في الواقع السياسي الدولي الحالي يتطلع لإستشراف أحوال السياسة الدولية في تحولها من هيمنة القطب الواحد المتمثل بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم إلى توازن سياسي دولي ذو ثنائية قطبية أو متعدد الأقطاب.

المبحث الأول : خصائص النظام العالمي الجديد

برز على الساحة الدولية مصطلح النظام الدولي الجديد ليعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة والتي بشر بها البعض على أنها نهاية التاريخ بينما يراها الأكثرية مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها بالعديد من الدورات والنظم وستأتي وتنتهي كغيرها ليحل محلها نظام دولي جديد ومرحلة لاحقة من مراحل العلاقات بين الدول.

لذلك سوف نسلط الضوء على أبرز خصائص هذه المرحلة وكما يأتي [٦] :

١- **القطبية الأحادية** * (**Uni-polarity**: إن السمة الأساسية للنظام العالمي الجديد وفق معطيات الواقع هي هيمنة hegemony الولايات المتحدة على المجتمع الدولي من الناحية السياسية والعسكرية ، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية بدلاً من القطبية الثنائية السابقة.

فعلى المستوى السياسي قامت أمريكا بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام والوئام العالمي، ومنذ أحداث ١١ أيلول ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها الإدارة الأمريكية بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب.

وفي هذا الصدد كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة تتبوأ مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها سياسيا ليست بمستوى تلك القوة .

وعلى المستوى العسكري استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم، إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة،مما أدى إلى انفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية،بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والآلة الحربية المتطورة من السفن والطائرات والمدفعيات والصواريخ ... كما يتسم النظام الدولي الجديد بحل الأحلاف العسكرية الاشتراكية السابقة كحلف وارشو ، إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط – كالكويت والسعودية وقطر والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة ذات التوجهات النووية كإيران وكوريا الشمالية.

وعلى المستوى الثقافي نجد هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديدا، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي ويطلق عليها البعض ثقافة الكاوبوي[٧].

أما على المستوى الاقتصادي فيمكن القول أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا خاصة مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية التي أظهرت إضطراب الاقتصاد الأمريكي (٨).

٢- إمتلاك السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي * :

كانت إستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفياتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي اتجهت السياسة الأمنية الأميركية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

إلا أنه بعد أحداث ١١ أيلول تحولت هذه الإستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية ، وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دول مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد للأمن.

(١) حسين خلف موسى ، مصدر سابق .

(٢) المصدر نفسه .

* وصفت العبارة سابقا بـ (حالة السلام الهش) الذي ساد بين القوتين العظميتين خلال سباق التسلح النووي بينهما أثناء فترة الحرب الباردة الذي حل محل توازن القوى.

أما على صعيد الأسلحة الإستراتيجية، فإن التوجه الدولي العام هو ضبط مثل هذه الأسلحة، خصوصاً وأن اتفاقية [ستارت٢] START٢ بين الولايات المتحدة وروسيا في العام ١٩٩٣ قضت بتخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية. وهناك تعاون روسي – أميركي لضبط الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. على أن التفجيرات النووية المتلاحقة في الهند وباكستان، وامتلاك إسرائيل لمئات الرؤوس النووية، من العلامات البارزة على انتشار السلاح النووي وبقاء المخاطر المهدّدة للإنسانية.

وفي نفس الوقت عقد مؤتمر الانتشار النووي بنيويورك في الفترة من ٣مايو إلى ٢٨ مايو الجاري لضبط المخزون النووي وتقنيات استعمالاته الحربية والغرض المباشر من هذا المؤتمر هو طبعاً ضبط المخزون النووي في دول الاتحاد السوفياتي السابق لمنع تسربه إلى الشبكات المعادية،

وفي الوقت نفسه التضييق على الدولتين غير الخاضعتين لهذه المنظومة (إيران وكوريا الشمالية) لمنع تسريبهما التقنية والمواد لأطراف ما.

٣- تآكل سيادة الدول :

في الوقت الذي تدهورت فيه سلطة الدولة القومية ومن ثم سيادة الدولة وتضاءل دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات الدولية وحل مشكلاتها ليحل محلها دور الولايات المتحدة قائدة للعالم أدى إلى تراجع مكانة الدولة في العلاقات الدولية ، وأن مرد ذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها [٩] :

- بروز فاعلين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية: الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية..الخ.

- التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها. وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال.

- التحول الكبير الذي طرأ على مفهوم السيادة للدولة القومية، حيث أنهت الاختراقات الثقافية والإعلامية الوظيفة الاتصالية للدولة، ما جعل من نظرية سيادة الدولة نظرية خالية من المضمون. وليست عملية التشابك الاقتصادي الدولي التي جعلت من سيطرة الدول على عملها أمراً غير واقعي، إلا إحدى تجليات انتهاء السيادة بمفهومها السابق.

٤- استمرار عدم التوازن في القوى:

نلاحظ أن مجلس الأمن الدولي لا يزال يعكس موازين القوى السائدة منذ مؤتمر يالطا عقب الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب الباردة، فما زالت الدول تستخدم حق الفيتو إلا أنه برز النفوذ الأميركي في قرارات هذا المجلس، انعكاساً لموازين القوى الجديدة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. فالقرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت جاءت من دون اعتراض دولة من الدول الدائمة العضوية خاصة بعد غياب "الفيتو السوفييتي"

٥- تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الاقليمية:

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات

السياسة الخارجية وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي [١٠]:

- أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة،ومع ذلك فإن أمنها مهدد كروسيا.
- كذلك أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.
- تغيير طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: النافتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وأوبيك...الخ.

٦- الميل نحو تكتلات دولية جديدة [١١]:

من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التعامل «الكتلي» أو المحاور أي إلى الكتل والمجموعات الكبرى ، إن لم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني ، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً إلاّ من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوربية التي تشكل أقوى قوة اقتصادية إلاّ أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها إلى أفق بعيد أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى . ولعل نموذج الوحدة الأوربية واضح في هذا الأمر فالعصر القادم هو عصر التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى الذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها ، إلاّ أنها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي إليها .

٧- الثورة التكنولوجية:

من السمات المميزة لهذه المرحلة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، والتي انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغير. فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من ١٨٠٠ عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى واحتاجت كذلك إلى مائة عام تقريباً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد على ربع قرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية [١٢]. ونتج عن ذلك عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والانفجارات السكانية وغيرها الكثير، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافيا.

٨- خاصية اللاتجانس:

إن النظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة.

رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون. فالعلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، وعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً.وتظهر حالة انعدام التجانس في ازدياد الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، مما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية [١٣].

٩- تصاعد التوترات والصراعات:

لقد تزايدت التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديدا، كما تزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم كالاحتباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية لأسباب دينية أوعرقية أو اقتصادية مثل باكستان،الصومال،رواندا بروندي،رواندا وحاليا العراق وأفغانستان...ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية...وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقياالوسطى.

كما تزايدت حملات الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة فقد شنت حملة عسكرية شنيعة على العراق سنة ١٩٩١ أعقبها حصار اقتصادي ساحق إلى غاية سنة ٢٠٠٣،لتعود الولايات المتحدة وحلفائها إلى احتلال العراق دون موافقة الأمم المتحدة.كماتدخلت عسكريا بشكل منفرد في الصومال خلال سنتي ١٩٩٢-١٩٩٤. وفي سنة ١٩٩٩ أقحمت حلف شمال الأطلسي في حملتها العسكرية على يوغوسلافيا،كما شنت غزوا عسكريا بغطاء أممي على أفغانستان في سنة ٢٠٠١ وفي الفترة الحالية يتخوف المجتمع الدولي من تداعيات التهديدات والضغوط التي تشنها ضد إيران وكوريا الشمالية وسوريا .

ومن أجل ذلك قامت الولايات المتحدة بتقسيم العالم إلى مناطق إقليمية وتسهيل قيادة هذه المناطق الإقليمية للدول التي تقبل بالزعامة الأمريكية وتقبل أن تكون حليفة للولايات المتحدة الأمريكية؛ بحيث تتولى هذه الدول ضبط الأوضاع في هذه المناطق مما لا تضطر الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في شؤون العالم حيث ستترتب عليها تكاليف مالية وبشرية يصعب تحملها.

المبحث الثاني : التوازنات السياسية الدولية

من خلال استعراض أهم خصائص النظام الدولي الجديد في المبحث الأول في مرحلته المعاصرة يتبين أننا على أعتاب مرحلة جديدة تبدو فيها الولايات المتحدة بيدها خيوط التأثير الدولي إلا أنها في الوقت نفسه تؤمن بضرورة إفساح المجال للقوى الصاعدة إقتصادياً لا لتزاحمها في مجال الصدارة بل لاحتوائها وطيها في ركابها والأيام القادمة ربما تكشف عن ملامح مرحلة جديدة من النظام الدولي تشهد نوع من القطبية المتعددة ولكن من طراز مختلف. وتلك رؤية يتفق فيها كثيرون من المثقفين والباحثين ، ومن السياسين والاستراتجيين في عالم اليوم، عالم القوى الصاعدة ، فتلك هي أوروبا وهذه هي اليابان وذلك المارد الاصفر (الصين) وهنالك ايضا جمهوريات الاتحاد السوفيتي والذي من المتوقع ان تشكل دوراً ذي قوة ونفوذ وتاثير وهنا والحالة تلك حقائقها يستلزم الامر الوقوف عند الفكر السياسي للكاتب الصحفي (محمد حسنين هيكل) في قراءة ، حول تداعيات النظام العالمي واستشرافه الاستراتيجي له في اشارات عميقة لما سيصار اليه أحوال العالم سياسياً من حيث تشكل القوى الصاعدة والتي ستغير حتما الموازنات السياسية الدولية وكما ياتي[١٤] :

الصين :

على هضبة بركانية التكوين تظهر الصين وهي واصلة في سنة (٢٠١٥) الى تعداد يقارب (١٦٠٠) مليون نسمة فى الوقت نفسه فان حجم انتاجها القومي سوف يصل بمعدل التنمية السنوي وهي ١٢ % الى الحد الذي يتساوى فيه حجم الناتج القومي الامريكي ، لذا وبصرف النظر عن العقبات التي ستواجهها ، فان بامكاناتها ومصاعبها سوف تكون فاعلا رئيسيا في تشكيل ما هو آت نظراً لما تتمتع به الصين من عناصر قوة شاملة نسبياً، فعناصر القوه الصينية كانت وراء تقدم المكانة الدولية للصين في الساحة الدولية، فهي إضافة الى كونها أضخم قوة بشرية في العالم ، فهي أيضا تقترب من مكانة القوة الصناعية العظمى وان اقتصادها هو الأسرع نمواً بين دول العالم[١٢].ان عناصر القوة الصينية تأتي من تفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات التي بمجموعها تشكل قوة الصين وهي كالاتي:

اولا – العامل السياسي

ان العامل السياسي دور مهم في توجيه مكونات القوة الأخرى، فلولا الإرادة السياسية للدول لما وجد التنافس على المكانة والاضطلاع بالأدوار، فالصين من الدول التي تتمتع بقوة النظام السياسي، فالنظام السياسي الصيني يتمتع بقوة جاءت من قلب الحضارة الصينية[١٥] .

ثانيا : العامل الإقتصادي:

تعد الصين من القوى الدولية الفاعلة اذ ان لها تأثير كبير في الاقتصاد الدولي ، فهي تأتي ثالث دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في الناتج القومي الذي تجاوز ١١ ترليون دولار وبمعدل نمو فاق الكثير من اقتصاديات العالم انظر جدول ١مؤشرات الاقتصاد الصيني ، كما ان الصين شكلت مجموعة من الروابط الاقتصادية لتعزيز امنها الاقتصادي وفي اطار منظمات اقليمية مع الدول الأسيوية المحيطة بها ابتدءا من الآسيان الى المنظمات الفرعية الاخرى، اضافة الى ذلك فقد انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية WTO بعد ان ادركت الولايات المتحدة بان فكرة انفرادها في النظام الدولي لا يأتي فقط عبر القوة العسكرية فحسب بل بالاعتماد ايضا على المتغيرات الاقتصادية التي تسمح للناتج المحلي الاجمالي الامريكي بالتحدد والنمو ، وأيضا من خلال توسيع مساحة الأرض المشتركة مع الصين [١٦].

ثالثا- العامل العسكري

يرى البعض انه بالرغم من سعي الصين الى امتلاك عناصر القوة الاساسية منها العسكرية انها لم تصل بعد الى نقطة التكامل في قدراتها الشاملة حتى الآن، خاصة من منظور قدرتها التكنولوجية والعسكرية رغم الجهود الكبيرة المبذولة لتطويرهما واللتان لم تتوازنا رغم ذلك مع قدراتها البشرية الضخمة لذلك اعتمدت لفترة طويلة، وعلى التطوير الذاتي البطيء لنظم تسلحها الذي كان الاتحاد السوفيتي السابق هو مصدرها الرئيسي لمدة طويلة ، والتي كان لها انعكاساتها على خطط التسلح الصيني ، وأيضا على الحجم المحدود لصادراتها العسكرية في السوق الدولية للسلاح، والذي يعد الشرق الأوسط جزءا رئيساً منه ويرجع حجم صادراتها المحدود الى ان الصين ادركت السبب الرئيسي في صغر حجم مشاركتها في سوق السلاح الدولية، هو تخلف صناعاتها العسكرية إذا ما قورنت بالصناعات الاخرى المعروضة فيه وتماشيا مع سياسة الانفتاح وتطوير الفكر الاقتصادي الصيني، فقد رافقه تطور مماثل في الصناعات العسكرية الصينية حتى يمكنها أن تحصل على نصيبها من سوق السلاح من خلال منافستها للدول المصدرة الكبرى للسلاح بأسعار رخيصة وبتقنية عالية، ولقد أدى ذلك إلى الانفتاح غربا للحصول على التقنيات الحرجة والحديثة، حيث نجحت فعلا فى الحصول على أحدثها بغض النظر عن الأيديولوجيات، وذلك من منطلق السعي لتحديث صناعاتها العسكرية ،ومن خلال التعاون على عدة مسارات :مسار التصنيع المشترك و مسار الحصول على تقنيات التسلح الحديثة من الشرق والغرب، لاسيما من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك من أجل نقل التقنيات المتقدمة ثم توطينها وصولا إلى

تقنية صينية وذلك لأن الصين تفضل تطوير معداتها القديمة مستفيدة من الخبرة الأجنبية أكثر من شراء معدات جديدة أو إنتاجها .

من هذا المنطلق بدأت الصين جهودها المكثفة لتحديث الجيش والصناعات العسكرية الصينية منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي على نمط نظم التسلح الغربية،حيث أنفقت حوالي ملياري دولار منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩١ لاستيراد معدات عسكرية متطورة، كما أعلنت فى حينه أن الميزانية العسكرية لتحقيق التحول العسكري ستبلغ حوالي ١٠ مليارات دولار عام ١٩٩٧ ،

وقد كان لتفكك الاتحاد السوفيتي وخفض التهديد الاثر في التحديث غير المباشر على ترسانة الصناعات العسكرية[١٧].

الاتحاد الاوروبي

وعلى سلسلة جبال تظهر رؤوسها ، يمكن رؤية أوروبا الموحدة وهي اعلى الرؤوس ويتوافق في تلك الرؤية بريجنسكي* حيث يقول :((ان أوروبا تمتلك بوضوح القدرة على ان تكون نداً ونظيراً للقوى الاقتصادية الامريكية بل وتتقدم عليها ، فهي بما لديها من قوة بشرية متحضرة ومثقفة أوسع نوعاً مما لدى (أمريكا) وكذلك ناتجاً قومياً اجمالياً (موحدا) وعليه فان أوروبا الموحدة ستكون آلياً اكثر من ند ونظير للولايات المتحدة))[١٨] . واليوم يجسد الاتحاد الاوروبي نظاما سياسيا لم تتضح سماته وملامحه بشكل نهائي ومستقر بعد ، فبنيته المؤسسية لا تزال في حالة تطور أو تحول دائم، إن الاتحاد الأوروبي يشكل بوضعه الحالي نظاما فريدا لا يشبه أياً من النظم السياسية للفاعلين الدوليين التقليديين ، فلا هو بدولة بالرغم من انه ينطوي على بعض السمات التي لا توجد ألا في النظم السياسية الخاصة بالدول ، ولا هو بمنظمة دولية حكومية تقليدية بالرغم من انه ينطوي على بعض السمات التي لا توجد ألا في المنظمات الدولية الحكومية ومع ذلك فهو يبدو في صورته الراهنة على الأقل أقرب ما يكون إلى شكل المنظمة الإقليمية منه إلى شكل الدولة الفدرالية أو الكونفدرالية. كما توقع هنتنغتون ان تنتقل " سفينة القيادة العالمية " في القرن الحادي والعشرين من اميركا ليس الى اليابان او الصين او روسيا بل الى "فدرالية اوروبية"[١٩].

يرى البريطانيون الذين يفضلون اوروبا كسوق تجارية موحدة فقط دون الدخول في متاهات السياسة الخارجية والدفاع وغيرها اما الفرنسيون فلا يزالون يتبنون الشعار الديغولي الشهير (اوربا واحدة موحدة من الأطلسي الى الأورال)، وتنقسم الدول الأوربية بين مفهومين لأوربا نظام دولي فدرالي او تعاون دولي ذات سيادة تقرر سياسة مشتركة والمعروف ان بريطانيا تبقى معارضة لكل تصور اوربي قائم على الفدرالية وهي التي أفشلت نصاً كانت الدول الأعضاء

المتفاوضة قد اتفقت علية عشية التوقيع على المعاهدة ماسترخت ويقول : ((ان هدف هذه المعاهدة على المدى الطويل هو قيام فدرالية اوروبية))[٢٠].

اليابان

عند القمم البارزة نستطيع ان نلمح اليابان وهنالك من يتصور ان القرن الحادي والعشرين قرنا ياباني . واليابان معجزة بكل المقاييس بالرغم مما يعترضها من صعاب* . لذا تسائل العالم عن مدخلات تلك المعجزة ، لذلك تعددت الاجتهادات واختلفت ، وتكفي الاشارة هنا إلى رؤيتين ، الأولى من عالم الشمال والثانية من عالم الجنوب.أما الأولى فهي ما أشار إليها(بول كينيدي)[٢١] الذي أكد أن التفوق الياباني يكمن في تأثير أربع مدخلات أساسية هي :

١- التوظيف الياباني للولايات المتحدة .
٢- النزوع الداخلي نحو الإدخار .
٣- إتساع السوق المحلية .
٤- الإنفاق الواسع على البحث والتطوير .

وأما الرؤية الثانية فهي لإبراهيم أبو خزام [٢٢]، الذي يشير فيه إلى ثلاث مدخلات هي :

(١) إرادة الإنتقام من الولايات المتحدة .
(٢) الإستقرار والتماسك الداخلي .
(٣) سلامة نظام التعليم .

وبغض النظر عن مدى كفاءة عموم الآراء التي حاولت تفسير النهوض الياباني يمكن الإشارة إلى أن المدخلات الأساسية التي أدت إلى ذلك تكمن في الآتي[٢٣] :

١- النظام القيمي الياباني : تتميز اليابان بخصوصية ثقافية فريدة وخلفية حضارية عميقة الجذور ، دفع تفاعلهما بالفرد الياباني إلى ولاء وإنتماء فريد إلى بلاده .
٢- الإرث الحضاري : إن الأبعاد الجيواستراتيجية للتطورات الآسيوية جعلت الولايات المتحدة تدرك أن إبقاء اليابان ضعيفة ينطوي في حد ذاته على إضعاف دورها في آسيا . لذلك ذهبت إلى إعادة تأهيل اليابان من أجل تكون أبرز حلفائها وأدواتها في آسيا .
٣- فاعلية نظام التربية والتعليم: إن إهتمام اليابان بالتربية والتعليم قديم الجذور ، الي أسس البداية التاريخية لنظام التربية والتعليم الراهن في اليابان .
٤- التفوق التقني : إن الإصلاحات الشاملة كان لها دورا حاسما في نقل اليابان من حال إلى آخر مختلف نوعياً عن ما سبقها ، وتتفق آراء عدة مع تلك الحقيقة التي تمثلت ببروز اليابان كأحد رموز الإبتكار والتطور التقني .

روسيـــا الاتحادية

من بعيد وعلى صخرة صلبة مما يتبدى يمكن ان تلمح روسيا وهي الدولة العملاقة الباقية من الاتحاد السوفيتي ، نحن امام دولة إنزلقت من فوق القمة وهي تحاول استعادة توازنها والعودة الى دور تعتبر نفسها وريثاً للاتحاد السوفيتي ، وهي تمتلك الموارد الاقتصادية والبشرية ، الى جانب امتلاكها ترسانة نووية وقوة اطلاق كبيرة للصوريخ فضلا عن التقدم في مجال الفضاء .

ومهما يكن فهنالك جهودا تبذل وهناك مخاطر تهدد الا انه تبقى روسيا بمواردها وطاقتها وما يجري فيها سوف تظل على نحو أو آخر عاملا ضاغطاً [٢٤]. إذ تبقى روسيا من اهم القوى الدولية على صعيد التفاعلات الدولية، بالرغم من التراجع الذي اكتنف قوتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. ان الرؤية الروسية لدورها على الصعيد العالمي ترى نفسها على انها قوة عظمى او ينبغي ان تكون كذلك اي العمل على استعادة الدور الروسي. وبالنسبة لقدرات روسيا الذاتية فمساحتها تبلغ حوالي ١٧.٠٧٥.٤٠٠ كم متر مربع وعدد سكانها يتجاوو ١٥٠.٠٢٢.٠٠٠ نسمة وانتاجها القومي يفوق (٢) ترليون دولار وبموقع استراتيجي متميز .[٢٥]

كما ان امتلاكها قدرات عسكرية متقدمة جعلها لها دور مهم ، فروسيا تمتلك ٤٨٢٢ سلاحا استراتيجيا اضافة الى ٣٣٨٠ رؤوس حربية غير استراتيجية اي ما مجموع ٨٢٣٢ رأسا حربياً ويحتوي اجمال الخزين الروسي ١٨ الف رأس حربي وفق احصائيات عام ٢٠٠٤ [٢٦] .وبالرغم من ذلك ، الا ان هنالك قيود على الإمكانات الروسية هذه ، فحصة روسيا من الناتج العالمي حوالي ١.٣% من الناتج العالمي اي اقل من تايوان وهولندا في حين تبلغ حصة الولايات المتحدة ٣٠% وبلغت ديون روسيا عام ٢٠٠٥ حولي ٢٤٠ بليون دولار ، كما تراجع عدد القوات الروسية الى مليون ومئتان واربع واربعون الف عنصر يفترض ان يدافعوا عن مساحة تشكل ٧/١ من اليابسة فضلاً عن ذلك فالأنفاق العسكري الروسي اقل بمقدرة ٦٠ مرة عن الانفاق العسكري الامريكي يضاف الى ذلك ان الموازنة الروسية بشقيها العسكري والمدني هي اقل من النفقات اليابانية يضاف الى ذلك حالة الفساد المستشري في المؤسسات الروسية[٢٧] .

ان من أبرز اهداف روسيا اضافة الى العودة الى كونها قوة عظمى تريد تحقيق مصالحها المتضمنة في توفير البيئة الامنية والمستقرة لتنمية المصالح الاقتصادية والعسكرية اضافة الى المحافظة على المناطق التي تشكل لروسيا مناطق حيوية[٢٨]، ان اهداف روسيا لا تتناسب مع امكانياتها الاقتصادية والعسكرية لذا لجأت روسيا الى اجراء تحالفات عديدة ولعل اهمها مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١.

واذ ما اجرينا دراسة مقارنة واستناداً الى ما سبق فإن القوى الدولية التي ظهرت بعد الحرب الباردة غير متعادلة القوة ولا الإمكانات فهنالك فرق واسع فيما بين هذه القوى الدولية فالولايات المتحدة الأمريكية تعد من اهم هذه القوى وأكثرها قدرة ، فهي تمتلك امكانيات اقتصادية وعسكرية كبيرة وتعد الأولى من حيث الناتج القومي الإجمالي.

هنالك قوى أخرى في اسيا مثل الهند وقوى اخرى في أمريكا اللاتينية ، لكن هذه القوى جميعا تتارجح على الموج ولا يبدو واضحاً ، اذا كانت ستخرج منه الى القرن الجديد او انها ستغوص في القاع ومما هو جدير بالقول ، ان العناصر المؤثرة مستقبلا هو ضغوط بؤر التوتر والصراع، الظاهرة او الكامنة .

لذا وبناء على تلك الرؤى والتوقعات يتوائم التوقع الى ان النظام الدولي سيشهد حالة من التغيير في تركيبته الهيكلية من حيث اعادة توزيع القوة والنفوذ بين اطرافه الفاعلة والمؤثرة ، اي اعادة ترتيب هياكل القوة في النظام بين الدول التي دخلت عصر الثورة الصناعية الثالثة .

المبحث الثالث: مميزات النظام العالمي

إن الظاهرة الجديدة التي يتميز بها النظام الدولي تتمثل فيما ياتي [٢٩] :

١.بناء أو تأسيس أنموذج دولي متعدد الكتل الجيو اقتصادية يكون بديلا لأنموذج الكتلتين شرق-غرب الذي تميزت به القطبية الثنائية وأهم هذه الكتل الجديدة هي

- **كتلة دول امريكا الشمالية:** والتي تضم امريكا وكندا والمكسيك
- **كتلة دول جنوب شرقي اسيا:** وتشمل اليابان ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، تايلاند، ماليزيا ، الفلبين [٣٠]
- **كتلة الصين الكبري:** وتضم الصين ، هونج كونغ، ماكاو ، سنغافورة ، وكوريا الشمالية
- كتلة روسيا ومجموعة الدول المستقلة [٣١]

٢.ان هذه الكتل الجيواقتصادية سوف تكون متجانسة في نظمه السياسية والاقتصادية مما يؤدي بتحول النظام الدولى من ظاهرة اللاتجانس الى التجانس السياسي والاقتصادي .

٣.ان نظاما دوليا متجانسا في نظمة السياسية والاقتصادية سينقل العلاقات الدولية من الظاهرة الصراعية التي ميزتها اللعبة الصفرية* بين الشرق والغرب الى ظاهرة التنافس السلمي بين الكتل من اجل اكتساب الاسواق الدولية مما يؤدي الى تراجع المؤثر العسكري في مقابل تزايد المؤثر الاقتصادي التقني في العلاقات الدولية ، وبالتالي ((تحول الاهتمام من الكسب عن طريق الغزو الى الكسب من خلال الهيمنة التقنية والسيطرة على المصادر)) [٣٢] .

٤.بناءا على التحولات الدولية آنفة الذكر فان منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ستخضع لعملية تكييف في تركيبتها وقراراتها واهدافها ، وفقا لانماط التفاعل الجديدة المنبعثة عن القوة وعلاقات القوة بين الكتل الدولية .

٥. ان التجانس في النظم الاقتصادية والسياسية بين الكتل الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي سيدفع بقية الدول الاخرى الى تكييف نظمها الاقتصادية والسياسية مع الطبيعة الجديدة للنظام الدولي والاندماج في حركته والالتزام باهدافه وقوانين الجديدة.

٦. سيؤدي هذا التجانس الى التحول من الصراع الايديولوجي الذي ميز نظام القطبية الثنائية الى منافسة بين الكتل الجديدة من اجل تصدير النماذج القيمية ولذلك سيشهد عالم الجنوب عمليات الاختراق الثنائي والقيمي لتسميم منظومتها القيمية ، بهدف مسح الشخصية التاريخية للشعوب والامم .

لذا ان انهيار الهيمنة الامريكية لم يعد احتمالا للنقض ، او سراً يمكن اخفاءه وانما صار قادما تؤكده وقائع ملموسة ومعطيات محسوسة ، داخلية وخارجية، تبدأ بتراجع الاقتصاد ثم الانحطاط والتدهور ، ووصولا الى نمو التحديات الخارجية وبضمنها مشاعر الكراهية في العالم فضلا على ان محصلة توظيف القدرة العسكرية بدأت تسير بالاتجاه المعاكس خصوصا عندما لم يؤدي استخدامها لهذه القدرة الى تحقيق ما كانت تصبو اليه في كوريا او الحيلولة دون تحاشي هزيمتها في فيتنام سابقاً هذا اضافة الى تجاربها المماثلة في الصومال ويوغسلافيا وافغانستان[٣٣] والتدمير المؤكد لقطعاته المحاربة وآلته العسكرية لذا عد المشروع الامبراطوري الامريكي قد اجهض* .

وفي واقع داخلي يتراجع ، وواقع خارجي رافض، نرى ان الولايات المتحدة دخلت دورة الانهيار ، مثلها تفيد تجربة التاريخ شان سواها فالدولة العظمى قد تستطيع تامين السيطرة العالمية ، او شبه العالمية في ضوء ظروف معينة، بيد انها تعجز عن ادامة سيطرتها عندما تتغير هذه الظروف والمتغيرات ، لذا اقترن صعود الدول وهبوطها بقانون تاريخي ممتد ، قوامه ان الامبراطوريات، وان تتكون وتتسع وتستقر لحين ، بيد انها تبدأ بالانحلال رويداً ثم تنهار وتزول والشئ ذاته ينسحب بالضرورة اليوم على حال الولايات المتحدة الامريكية فحركة التاريخ لا تسمح بالسيطرة عليه [٣٤]وعلى هذا، القرن الحادي والعشرين لن يكون قرنا امريكيا على حد زعم بيير بيارنيه** كما جاء في كتابه الذي يشير فيه قائلاً: ((من يتأمل أحداث التاريخ يتبين له أن الهيمنة امر زائل لا محالة وأن القرن الحادي والعشرين، سيكون متعدد القطبية ، ومتعدد الثقافات ، وان بقاء الهيمنة الامريكية هو من قبيل الاوهام التي يصدقها ضعاف الذاكرة وان تاريخ الانسانية

لايعرف المزاح ، ولا يخضع للمصادفات)) [٣٥] ، ثم يسترسل في كتابه آنفاً مسلطاً الضوء على القوة التي ستلعب دورها في النظام السياسي الدولي مستقبلاً ، كالصين التي شرعت حاليا في استعادة مجدها القديم وروسيا التي تبقي رغم كل الصعوبات والازمات التي تواجهها القوة النووية الوحيدة القادرة على التهديد أما أوروبا فقد شقت طريقها بعد أن عرفت قدرتها في الوقت الذي تتجه فيه اليابان نحو طريق التحرر فضلاً عن الهند التي تستعد للانطلاق واليقظة [٣٦].

الخاتمة

على أثر إنهيار الإتحاد السوفييتي وما تبعه من تفكك للمنظومة الإشتراكية ، أسفر الأمر عن تحولات إستراتيجية دولية أثرت بمجملها على طبيعة العلاقات الدولية، بعد أن تقدمت الولايات المتحدة الامريكية لتعلن عن نظام دولي جديد هي قائدة له، وبعد تراجع القوى الكبرى مما حدا بواقعية المجتمع الدولي أن يتصف بسمات أو خصائص طبعت المرحلة التاريخية أو التحولات التاريخية لتلك المرحلة بطابعها .. مرحلة تعيشها الشعوب والأمم والأنظمة السياسية وطبيعة الحكم تتطلع لتأخذ دورها في إعادة التوازن عبر مخرجات أفضت عوامل القوة فيها لنظام دولي تحكمه التفاعلات السياسية الدولية لتحقيق توازن دقيق .

الهوامش :

(١) Zbignuew Brzezinski ,out of control ,New Yourk :A Robert steward book ,١٩٩٣P١٦٦.

عن مازن اسماعيل الرمضاني ، مستقبل النظام الدولي ، البدائل ، مجلة وزارة الاعلام ، السنة الثانية ، العدد الثالث ، بغداد – العراق ، ١٩٩٦ ، ص ٤٤ .

(٢) مازن اسماعيل الرمضاني ، المصدر نفسه ص ٤٥

*استاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة ييل الامريكية له مؤلف The Rise and Fail of the grate power

(٣) علاء فاهم كامل ، امريكا وحقائق التاريخ(النظام الدولي الجديد) الحلقة الثانية ، صحيفة العراق ، تاريخ ١٩٩٧/٨/١٥ ،وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد – العراق .

(٤) بول كينيدي ، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ،ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ١٩٩٣ ، ص ٦٥ .

*وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية الاسبق للمدة (٢٢ سبتمبر ١٩٧٣ – ٢٠ يناير ١٩٧٧) ومستشارها للأمن القومي آبان حكم الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون للمدة

(٥) علاء فاهم كامل ، امريكا وحقائق التاريخ (النظام الدولي الجديد) الحلقة الرابعة،لمصدر سابق، تاريخ ١٩٩٧/١٠/٢١ .

(٦) شيرزاد أحمد النجار وشمال حسين مصطفى ، سمات وخصائص النظام السياسي الدولي الراهن ، مجلة كلية القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، العدد (١٥) ، ٢٠١٤ ، ص ص ٦١-٦٢. كما أنظر :

حسين خلف موسى ، النظام العالمي الجديد.. خصائصه وسماته ، المركز اليمقراطي العربي ، ٦ يوليو ٢٠١٥.

*شكل إنهيار الإتحاد السوفييتي وما تبعه من تفكك للمنظومة الإشتراكية أهم تغيير طرأ على البيئة الدولية ، فقد سبب صدمة عالمية ، إذ لم يلبث وقد أحدث تغييرات راديكالية في السياسة العالمية، وأنهى المنافسة المتوازنة ذات القطبية الثنائية .

(٧) حسين خلف موسى ، مصدر سابق .

(٨) المصدر نفسه .

*وصفت العبارة سابقا بـ (حالة السلام الهش) الذي ساد بين القوتين العظميتين خلال سباق التسلح النووي بينهما أثناء فترة الحرب الباردة الذي حل محل توازن القوى.

(٩) خليل حسين ، العلاقات الدولية ، النظرية والواقع – الأشخاص واقضايا ، ط ١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧،ص ص ٩١٧ – ٩٢٦.

(١٠) شيرزاد أحمد النجار و شمال حسين مصطفى ، مصدر سابق .

(١١) شيرزاد أحمد النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦٢ – ٦٣ .

(١٢) أبو السعود إبراهيم ، تقنيات الإتصال والمعلومات ، منتدى سور الأزبكية ، النسخة الألكترونية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦.

(١٣) محمد المجذوب ، خاصية النظام الدولي الراهن ، مقال منشور على الموقع الشخصي للكاتب .

(١٤) علاء فاهم كامل ، قراءة في الفكر السياسي للكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل حول تداعيات النظام العالمي واستشرافه الاستراتيجي ، مجلة وزارة الدفاع ، العراق ، المطابع العسكرية، العدد الثاني عشر، تموز ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٦٦-٦٧ .

(١٥) اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، النظرية والواقع ، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، ٢٠١١ ، ص٧٤ .

(١٦) وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-١٠١٠ ، ابوظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،عن د.محمد ياس خضير ،تحولات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، بحث قدم الى المؤتمر العلمي الدولي الاول – جامعة جيهان ٢٠١٤ ، ص٧.

(١٧) منعم صاحي العمار،د.سرمد زكي الجادر، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها:دراسة في الاصول والمرجعيات المفسرة لذاتيتها ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،المجلد الرابع، العدد ١٣ ، ٢٠٠٨ ، ص٥٣ .عن محمد ياس خضير مصدر سابق .

(١٨) محمد نبيل ، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، ٢٠١٠، متاح على الموقع :

www.siyassa.org.eg/ news content/١٢/١١٦/١٥٩١/ //htt

*زبغنيو بريجنسكي ، مستشار الامن القومي ، آبان حكم الرئيس الامريكي الاسبق (جيرالد فورد) .

(١٩) علاء فاهم كامل ،امريكا وحقائق التاريخ (النظام الدولي الجديد) ، مصدر سابق ، تاريخ ٢٤ حزيران ١٩٩٧ .

(٢٠) غسان العزي ، مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي ، مجلة الدفاع الوطني الصادرة عن الجيش اللبناني،بيروت ، الانترنت:

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?٤٣٦٠#.uupk vbb_vfo

(٢١) مصدر سبق ذكره .

(*) إذ تقع على طرف الارض بعيدا عن القلب ثم إن مواردها محددة فضلا عن ان قوتها العسكرية مقيدة.

(٢٢) بول كينيدي ،الإستعداد للقرن الواحد والعشرين،ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار وائل ،عمان،١٩٩٣ ، ص ص ١٥٦ – ١٩٠.

(٢٣) إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين ، مكتبة طرابلس العلمية ، طرابلس ، ١٩٩٧، ص ص ٢٧٥- ٢٧٨.

(٢٤) مازن الرمضاني ،عالم ما بعد الحرب الباردة ،دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٩٨،ص ص ٢٤٦-٢٥٨.

(٢٥) الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل في لقاء صحفي .

(٢٦) The World Bank, ١٩٩٧.p.٣٧

(٢٧) www.sipri.org.٢٠٠٤

(٢٨) احمد دياب ، روسيا والغرب من المواجهة الى المشاركة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٩ ، يوليو ٢٠٠٢، ص ص ١٧٣ – ١٧٤ .

(٢٩) د. عمار بن سلطان ، امريكا والعرب (تصورات مستقبلية في ضوء التحولات الدولية الجديد) ، مجلة وزارة الاعلام ،بغداد – العراق ، السنة الثانية ، العدد الاول ، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٥-٤٦

(٣٠) الكسندر كينج، براترندر سنيدر، الثورة العلمية الاولى ، من اجل مجتمع عالمي جديد – تقرير نادي روما ، ترجمة وفاء عبد الاله ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢ ، ص ص ٤٤-٤٥ عن د. عمار بن سلطان ، المصدر نفسه ، ص ٤٥.

(٣١) اسامة جعفر فقية، التكتلات الاقتصادية الدولية، معالمها ودورها ومستقبلها ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، السنة الخامسة ، العدد الاول ، ١٩٩٤ ، ص ص ٤٥-٤٧ عن د. عمار بن سلطان ، مصدر سابق .

*يتلخص مفهومها، ان الربح الكلي الذي يحققه طرف لذاته يعني الخسارة الكلية بالنسبة لغيرة Zero –Sum –Game .

(٣٢) دنيس بريجز ، العلاقات الدولية في مرحلة انتقالية ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، السنة الخامسة ، العدد الاول ، ١٩٩٤ ، ص ٣٣ عن د. عمار بن سلطان ، المصدر نفسه .

(٣٣) مازن اسماعيل الرمضاني ، الهيمنة الامريكية وعملية تغيير العالم ، مصدر سابق ، ص ٣٧.

* محمد حسنين هيكل ، مقابلة تلفازية .

(٣٤) مازن الرمضاني ،الهيمنة الامريكية وعملية تغيير العالم ، مصدر سابق ، ص ٣٨

(٣٥) علاء فاهم كامل ، قراءة في الفكر السياسي للكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق.

(٣٦) المصدر نفسه .

مصادر الدراسة ومراجعها

القرآن الكريم .

أولا : الكتب العربية والمترجمة

١. بول كينيدي ، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ،ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ١٩٩٣ .

٢. د. خليل حسين ، العلاقات الدولية ، النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا ، ط ١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧.

٣. د. أبو السعود إبراهيم ، تقنيات الإتصال والمعلومات ، منتدى سور الأزبكية ، النسخة الألكترونية ، ٢٠٠٥.

٤. د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، النظرية والواقع ، القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، ٢٠١١ .

٥. وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ، ابوظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،عن د.محمد ياس خضير ،تحولات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، بحث قدم الى المؤتمر العلمي الدولي الاول – جامعة جيهان ٢٠١٤ .

٦. د. إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين ، مكتبة طرابلس العلمية ، طرابلس ، ١٩٩٧.

٧. د.مازن الرمضاني ،عالم ما بعد الحرب الباردة ،دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٨.

ثانيا : البحوث والدراسات الآكاديمية (الدوريات)

١. د. مازن اسماعيل الرمضاني ، مستقبل النظام الدولي ، البدائل ، مجلة وزارة الاعلام ، بغداد – العراق ، السنة الثانية ، العدد الثالث ، ١٩٩٦.

٢. د. محمد المجذوب ، خاصية النظام الدولي الراهن ، مقال منشور على الموقع الشخصي للكاتب .

Muham..https//ar-arfacebook.com

٣. د.شيرزاد أحمد النجار وم .م شمال حسين مصطفى ، سمات وخصائص النظام السياسي الدولي الراهن ، مجلة كلية القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، العدد ١٥ ، ٢٠١٤ .

٤. علاء فاهم كامل ، قراءة في الفكر السياسي للكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل حول تداعيات النظام العالمي واستشرافه الاستراتيجي ، مجلة وزارة الدفاع ، العراق ، المطابع العسكرية، العدد الثاني عشر، تموز ، ٢٠٠٠.

٥. د. عمار بن سلطان ، امريكا والعرب (تصورات مستقبلية في ضوء التحولات الدولية الجديد) مجلة وزارة الاعلام ، السنة الثانية ، العدد الاول، بغداد – العراق ، ١٩٩٦ .

ثالثا : الصحف

١.علاء فاهم كامل ، امريكا وحقائق التاريخ(النظام الدولي الجديد) الحلقة الثانية ، صحيفة العراق ، تاريخ ١٩٩٧/٨/١٥ ،وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد – العراق .

رابعا : الانترنت

١. محمد نبيل ، الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، ٢٠١٠، متاح على الموقع :

htt //www.siyassa.org.eg/ news content/١٢/١١٦/١٥٩١/

٢. د. غسان العزي ، مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي ، مجلة الدفاع الوطني الصادرة عن الجيش اللبناني، بيروت ، الانترنت :

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?٤٣٦٠#.uupk vbb_vfo

٣.www.sipri.org.٢٠٠٤

BOOKS

١. Zbignuew Brzezinski ,out of control ,New Yourk :A Robert steward book ,١٩٩٣.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

العدد ٦٦